العدد (2143) السنة الثامنة - السبت (28) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما وقعت وزارتا الزراعة والتجارة اتفاقيات اقتصادية

مراقبون يعزون تراجع القطاع الزراعي الى ضعف التخطيط وسوء ادارة المياه

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

عزا مراقبون تراجع أداء القطاع الزراعي إلى سوء إدارة المياه والاستثمار وضعف التخطيط من قبل الجهات المعنية، فيما أبرمت كل من وزارتي الزراعة والتجارة اتفاقيات اقتصادية لتطوير زراعة الرز وتبادل الخبرات الزراعية واستيراد آليات وتنشيط عملية التبادل التجاري والزراعي والصناعي مع الحكومة الفيتنامية للدورة ١٨ ضمن اتفاقية التبادل التجاري التي تربط البلدين منذ العام ١٩٧٣.

وقال رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في النجف احمد سوادي حسون لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "كل متابع للوضع المالي للدولة لا يرى ان هناك عبئا على موازنة البلاد إذا ما أرادت ان ترصد جزءا منها لدعم قطاع الزراعة".

ولفت الى أن هناك ضعفا في التخطيط لزراعة المحاصيل واستغلال الأرض الصالحة وتوزيع المياه أو طريقة تنظيمها، كما ان الفلاحين يفتقرون إلى الآلات والمكائن الحديثة التي تساهم في تطوير القطاع".

واشار الى أن هناك أشخاصا غير مناسبين في مركز القرار بالنسبة للشأن الزراعي تركوا آثارا سلبية على هذا القطاع، ويظهر ذلك جليا في التخطيط".

وتراجع قطاع الزراعة في العراق خلال العقود الماضية كبقية قطاعات الدولة الأخرى بفعل سنوات طويلة من الحصار والحروب.

وتعج السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الأجنبية ولاسيما السورية والتركية والأردنية، نظرا لنقص الإنتاج المحلي وعدم قدرته على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

من جانبه قال عضو مجلس النواب عن محافظة النجف عبود العيساوي لـ (آكانيوز) إن قطاع الزراعة عانى من الإهمال على امتداد الحكومات المتعاقبة، وتحتاج الملفات المتعلقة بالزراعة ولاسيما المياه إلى معالجة جدية".

وأكد أنه قدم طلبا لمناقشة قضية المياه في مجلس النواب العراقي من خلال استضافة وزير الموارد المائية للوقوف عند الضمانات المطلوبة لتأمين الحصص المائية".

ويعاني العراق منذ أكثر من سنتين من موجة جفاف نتيجة شح الإمطار، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهار التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما نهري دجلة والفرات، ويقول العراق أن دول تركيا وسوريا وإيران تقوم ببناء مشاريع وسدود على تلك الأنهر الأمر الذي أثر سلبا على حصته من المياه.

الى ذلك قال رئيس اللجنة الزراعية في مجلس النجف هاشم الكرعاوي أن "واقع الزراعة العراقية يتأثر بصورة كبيرة بنقص المياه التي تدخل العراق عبر الأنهر من دول الجوار".

واضاف الكرعاوي أن "مشكلتنا في البلاد ليست المياه فقط وإنما مشاكل كبيرة منها سياسة الخطة الزراعية في مجال تطوير القطاع الزراعي، والأخيرة بحاجة إلى تعديل وتقويم وإشراك المختصين بتطوير القطاع الزراعي".

ويشير إلى أن "الزراعة في العراق تعتمد على آليات بدائية سواء أكانت طريقة الري أو غيرها من عمليات الحراثة والتسميد وعمليات الجني والحصاد".

وكانت الحكومة السابقة قد أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد في تموز/ يوليو ٢٠٠٧، تحدد سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

في غضون ذلك أبرمت وزارة الزراعة اتفاقية اقتصادية لتطوير زراعة الرز وتبادل الخبرات الزراعية واستيراد آليات.

و وقعت وزارة التجارة اتفاقية تبادل تجاري وزراعي وصناعي مع الحكومة الفيتنامية للدورة ١٨ ضمن اتفاقية التبادل التجاري التي تربط البلدين منذ العام ١٩٧٣.

وقال وزير الزراعة عز الدين الدولة أثناء مؤتمر توقيع الاتفاقية بحسب وكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "وزارة الزراعة أبرمت اتفاقية زراعية مع وزارة الزراعة والتنمية الفيتنامية تتعلق بتطوير زراعة الرز وتبادل الخبرات واستيراد آليات زراعية وتقنيات سقي حديثة".

وأضاف الدولة أن "وزارة الزراعة ستعمل مع فيتنام على توسيع العلاقات الزراعية وإرسال الوفود ونقل تجربة الفيتنامية من اجل النهوض بالواقع الزراعي في البلاد".

واوضح أن "وزارة الزراعة عازمة على توقيع اتفاقية مهمة مع عدد من الدول المعروفة بتميزها الاقتصادي والتنموي بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي".

من جانبه قال وزير الزراعة الفيتنامي كاو دوك فات في المؤتمر أن "الحكومة الفيتنامية تعمل على تطوير مشاريعها الزراعية والتجارية وفق اتفاقية التبادل التجاري التي أبرمت في سبعينيات القرن الماضي".

واوضح ان "اتفاقية التي وقعت اليوم تهدف إلى توسيع خطة التعاون بين العراق وفيتنام في المرحلة المقبلة بما يخدم التوقع التجاري والزراعي للبلدين".

وطالبت الحكومة العراقية بفسح المجال أمام الشركات الفيتنامية للدخول في مناقصات تطوير الواقع الزراعي والتجاري .

وأعلنت وزارة الزراعة في وقت سابق ان لجنة الزراعة النيابية غير مقتنعة بالأسعار التي حددتها وزارة الزراعة لشراء المحاصيل الزراعية كما أنها قدمت مقترحاً يقضي برفع أسعار المحاصيل الزراعية.

وحددت وزارة الزراعة سعر ٧٢٠ ألف دينار للطن الواحد من الحنطة ذات الدرجة الأولى، و٦٢٠ ألف دينار للطن الواحد من الحنطة ذات الدرجة الثانية و٥٢٠ ألف دينار من الحنطة ذات الدرجة الثالثة.

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن معدلات انتاج المحاصيل الزراعية انخفضت بنسبة كبيرة لعام ٢٠١٠ عن العام الذي يسبقه.

وكانت الحكومة خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي.

ومنحت الحكومة مؤخراً اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية.

الى ذلك قالت وزارة التجارة أن حملة تسويق محصول الحنطة لهذا العام في محافظات الفرات الأوسط شهدت تصاعداً ملحوظاً في الكميات المسوقة مقارنةً بالأعوام السابقة .

وذكر بيان لوزارة التجارة إن الكميات المسوقة في سايلو الحلة الجديد في محافظة بابل بلغت (١٧)ألف طن لغاية(٥/٢٥)علماً إن الطاقة الخزنية للسايلو هي(٨٧)ألف طن في حين إن معدل السيارات المسوقة والداخلة إلى السايلو يومياً تصل الى حدود(٢٠٠)سيارة مختلفة الأوزان .

وقال البيان ان الكميات المسوقة لمحافظة الديوانية مركز المحافظة تضم تسعة مواقع تسويقية وهي الشامية والشنافية والأمين وآل بدير وسايلو الديوانية والغماس والمهناوية وسايلو شلب الديوانية إضافة إلى المجمع التسويقي ، حيث بلغت الكميات المسوقة في سايلو الديوانية الرئيسي(٤٥٢٠)الف طن لغاية التاريخ نفسه وهذا الكميات بتصاعد مستمر، أما كميات الشعير فقد بلغت(١٥٠٨٨)طنا ، وبالنسبة للكميات المسوقة في سايلو الشنافية فقد بلغ معدل الاستلام اليومي(٥٠٠)طن وفي مركز الأمين(٩٧٥٠).

ومن الجدير بالذكر إن وزارة التجارة دعت في وقت سابق جميع المواقع التسويقية في المحافظات أعلاه إلى فتح أبوابها إمام كميات الحنطة وفق الضوابط والتعليمات التي أعدتها الشركة العامة لتجارة الحبوب بعد تهيئتها جميع المستلزمات الضرورية وعملت على استنفار كوادرها المتخصصة لأجل إنجاح هذا الموسم التسويقي الذي ينتظر استلام كميات كبيرة جدا من الحنطة ، إضافة إلى إعلانها عن بدء الموسم التسويقي للموسم الحالي ٢٠١١ لمحصول الحنطة المحلية نتيجة لبدء حصاده بشكل مبكر في المحافظات الجنوبية .

وعلى صعيد ذي صلة أكدت محافظة ديالى أن إنتاج الموسم الزراعي الحالي من الحنطة سيزيد على ٢٠٠ ألف طن، مبينة أن هذا الإنتاج سيحقق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأهالي المحافظة.

وقال مسؤول المكتب الإعلامي في إدارة محافظة ديالى تراث العزاوي لـ "السومرية نيوز"، إن "حاجة المحافظة من الحنطة لتوفير مادة الطحين خلال عام كامل يبلغ نحو ١٧٠ ألف طن"، مبينا أن "إنتاج الموسم الزراعي الحالي من الحنطة سيبلغ اكثر من ٢٠٠ ألف طن".

وأضاف العزاوي أن "هذا الإنتاج سيحقق الاكتفاء الذاتي لأول مرة منذ ثماني سنوات، بعد نجاح الخطة الزراعية بمحاورها كافة"، مشيرا الى أن "إنتاج الحنطة في المحافظة يشكل خطوة هامة في اطار تحقيق الأمن الغذائي في المحافظة خلال الفترة المقبلة".

وكانت دائرة زراعة محافظة ديالى قد أعلنت في وقت سابق، انطلاق حملة لحصاد ٥٢٢ ألف دونم من محصول الحنطة في عموم مناطق المحافظة، وتوقعت أن يصل الإنتاج للموسم الحالي لأكثر من ٢٠٠ ألف طن، وهو النسبة الأعلى منذ سقوط النظام السابق سنة ٢٠٠٣.

يذكر ان محافظة ديالى، أعلنت العام الماضي، عن خطة شاملة لدعم القطاع الزراعي وتوفير الإمكانات المادية اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الاستراتيجية لاسيما الحنطة، بما يضمن تحقيق قفزات نوعية لتحقيق الأمن الغذائي مستقبلاً.

المركزي العراقي يؤكد أهمية استغلال القروض الحكومية لأغراض التنمية

□ بغداد ٢٧ أيار /مايو(آكانيوز)

أكد مستشار البنك المركزي العراقي أمس الجمعة، أن القروض الحكومية الممنوحة للعاملين في القطاع العام يفترض أن تستغل لأغراض التنمية الاقتصادية وليست لأغراض استهلاكية.

وقال مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "القروض الحكومية التي تمنحها وزارة المالية لموظفي عدد من وزارات الدولة يفترض أن تستغل لأغراض التنمية الاقتصادية لتقويم الاقتصاد العراقي والارتقاء به للاندماج بالسوق العالمي، وليست لمشاريع استهلاكية".

وأضاف ان "منح القروض من قبل الحكومة تسهم في تخفيض الفجوة الاقتصادية وتعالج جزءا من ظاهرة التضخم التي ما تزال مرتفعة نسبياً".

وأشار صالح إلى ان "الوضع الاقتصادي في العراق بحاجة إلى تفعيل دور حقيقي من قبل المؤسسات الحكومية لتطوير وتنفيذ مشاريع السكن على اعتبارها مشاريع تنموية وليست استهلاكية".

وأكد أهمية "عدم صرف القروض في شراء سلع وسيارات وبضائع استهلاكية، لان ذلك سيزيد من إغراق السوق بالبضائع من دون دراسة ولا يرفع القدرة التنموية لاقتصاد البلاد".

وأعلنت وزارة المالية العراقية سابقا أنها أوعزت لمصرفي الرافدين والرشيد ببدء منح السلف للموظفين الحكوميين بهدف شراء دور سكنية.

وبحسب الحكومة العراقية فإن التنمية الاقتصادية في البلاد تتجه نحو ارتفاع مستمر من عام إلى آخر، الأمر الذي يدل على ان العراق يتبع سياسية مالية ونقدية ناضجة، حسب قولها.

وتشير أرقامها إلى أن نسبة البطالة انخفضت من ٥٢٪ إلى ١٥٪ ومستوى خط الفقر من ٥٤٪ إلى ٢٣٪ والتضخم انخفض مستواه العام من ٦٥٪ إلى ٦٪، وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من ٣ آلاف و٥٠٠ ميغاواط إلى ٨ آلاف ميغاواط.

وأطلقت الحكومة في تموز/يوليو الماضي خطة التنمية الوطنية للسنوات الخمس المقبلة، من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، والتي من المتوقع أن تتضمن ما يقرب من ٢٧٠٠ مشروع في مختلف القطاعات، بقيمة تصل إلى ١٨٦ مليار دولار.

مصدر: أرباح مصرف الرافدين بلغت (٦١) مليار دينار خلال أربعة أشهر

□ بغداد / وكالات

اعلن مصرف الرافدين عن تحقيقه نسبة ارباح خلال اربعة اشهر تصل الى (٦١)مليارديناً، كاشفا ان عدد مستخدمي البطاقة الذكية وصل الى (٢مليون) مستفيد.

وقال مدير مصرف الرافدين ضياء الخيون (للوكالة الاخبارية للانباء) ان عدد مستخدمي البطاقة الذكية في العراق وصل الى اكثر من (٢مليون) .

واضاف : ان المستفيدين من البطاقة في مصرف الرافدين وصل عددهم الى (١٤٢١٠٠٠) وفي مصرف الرشيد (٦٠٩) الاف ، حيث انجز الاول ٧٠٪ من هذه البطاقات والثاني ٣٠٪.

وتابع الخيون أن " صافي الربح الذي حققهُ مصرف الرافدين خلال أربعة أشهر الماضية والتي تدخل من ضمن المئة يوم بلغت (٦١)مليارديناً يقابلها (١٢) مليار دينارفي عام (٢٠١٠).

وبين أن المصرف يمارس جميع أعماله الخارجية والداخلية حيث وصل عدد فروعه الى (١٦٠) فرعا داخل العراق أضافة الى سبعة فروع خارجية وجميعها تعمل لأيصال عمل المصرف لمكانة متقدمة ومتطورة بين المصارف المحلية والعالمية.

مصدر برلماني: تحديد آلية لتوزيع الوحدات السكنية وفقا للعقد الكوري

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب العراقي عن وضع آلية سيتم من خلالها توزيع الوحدات السكنية ضمن العقد المبرم مع شركة كورية جنوبية لبناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في بغداد، مشيرة إلى أن لجوء العراق إلى الشركات الأجنبية تعود إلى خبرتها في هذا المجال إضافة إلى ان مشاريع بناء الوحدات السكنية تمول بطريقة الدفع الآجل.

وقال عضو اللجنة سلمان الموسوي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز)، إن "الحكومة العراقية حددت آلية يتم من خلالها توزيع الوحدات السكنية ضمن العقد الكوري والتي سيتم الانتهاء من أنجاز المرحلة الأولى منها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة والتي تتضمن منحها لموظفي الدولة، وغير الموظفين بكفالة موظف أو مصرف حكومي"، مشيرا إلى أن "سعر المتر الواحد حدد بـ٥٠٠ ألف دينار عراقي فقط".

وأوضح أن "الشقق السكنية التي ستتولى شركة هانوا الكورية بناءها ستكون بمساحات ١٠٠متر، و١٢٠مترا، و١٤٠مترا، على ان تقسط أسعارها على مدى ١٥ عاما".

وأضاف الموسوي أن "الشركة الكورية الجنوبية التي تم إبرام العقد معها لإنشاء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في العراق ستسلم الوجبة الأولى من هذه الوحدات وهي ٢٠ ألف وحدة خلال السنوات الثلاثة المقبلة، على أن يتم تسليم العراق ٢٠ ألف وحدة كل عام".

برلماني يطالب بزيادة الانتاج النفطي

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

دعا برلماني وزارة النفط بالسعي إلى زيادة الإنتاج مع ما يتلاءم ومكانة العراق العالمية، منتقداً في الوقت ذاته تغيير أسماء حقول النفط.

وتصدر معظم صادرات النفط من محافظة البصرة مركز صناعة النفط بجنوب العراق، بينما يحتاج العراق إلى تعزيز سريع لمنشآت التصدير للاستفادة من زيادة كبيرة متوقعة في الطاقة الإنتاجية.

ويسعى المسؤولون في قطاع النفط الذي يعتمد العراق عليه بالدرجة الأساس، إلى بناء خطوط أنابيب جديدة لتصدير النفط إلى سوريا وتركيا، إضافة إلى ما لا يقل عن أربعة موانئ عائمة جديدة في الجنوب.

وقال النائب محمد خليل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "ما تقوم به وزارة النفط من الناحية الإنتاجية ليس بمستوى مكانة العراق الذي يشكل نحو ٢٠٪ من مجمل الطاقة العالمية في النفط والغاز". وتقول وزارة النفط العراقية إنها تسعى لرفع انتاج النفط الخام إلى أربعة ملايين برميل يوميا بعد الانتهاء من مشاريع تطوير الطاقة الخزنية والتصديرية.

ولا يزال العراق ينفق نحو خمسة مليارات دينار لاستيراد ٦٠٪ من حاجته للمشتقات النفطية سنوياً، بسبب تقادم المصافي العراقية الموجودة التي تعمل بنصف طاقتها التصميمية.

ووقع العراق سلسلة اتفاقات مع شركات نفط أجنبية لزيادة طاقته الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧.

وفي ما يتعلق بتغيير أسماء الحقول، أوضح خليل أن "تغيير أسماء بعض حقول النفط لا يساهم في زيادة الإنتاج أو تحسينه".

وكانت وزارة النفط قد أصدرت قرارا تم بموجبه تحويل حقول منطقة نفط خانة في محافظة ديالى، من شركة نفط الشمال إلى شركة نفط الوسط قسم حقول ديالى، وبموجب القرار تغير اسم حقول "نفط خانة" إلى "حقول ديالى".

وأوضح خليل "من الأولى ان يكون تركيز الوزارة على زيادة الإنتاج والاستفادة من الغاز المهدور المصاحب لعمليات الإنتاج"، مبيناً ان "إمكانات الطاقة في محافظة ديالى في مجالي النفط والغاز تعد هائلة جدا".

يذكر ان حقول نفط خانة في منطقة النفط خانه في قضاء خانقين، وتقع بالقرب من الحدود العراقية-الإيرانية (١٧٠ كم شرق ديالى)، وتعتبر من أقدم حقول النفط في العراق، وتم اكتشافها من قبل شركات بريطانية عام ١٩٢٤.

مؤتمر : العراق يطالب بشراكة اقتصادية مع محيطه الاقليمي

□ بيروت / وكالات

طالب العراق أمس الأول الخميس على هامش المنتدى الاقتصادي العربي المنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت بشراكة اقتصادية مع محيطه الاقليمي شريطة الا تكون على حساب المنتج الوطني الذي يفتقر الى المنافسة.

ويعاني العراق من نقص كبير في الخدمات، وبخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية وتعبيد الطرقات ونقص في المساكن، وهي مشاريع يقول عنها المحللون إذا ما نفذت فإنها ستشغل الآلاف من العاطلين عن العمل في بلد عانى سنوات من الحروب والحصار.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ : إن بلاده تتطلع الى مستقبل مبني على اساس القدرات الذاتية وليس الاعتماد على الثروات الطبيعية فقط وبخاصة النفط.

وكان الدباغ يتحدث خلال محاضرة جمعته مع وزيرة المال اللبنانية ريا الحسن ووزير المال القطري يوسف كمال خلال المنتدى الاقتصادي العربي الذي يستكمل يومه الثاني امس الجمعة.

واضاف الدباغ : نعتقد ان الفرص الواعدة تعطي نموذجا للتعاون الاقليمي والعربي المشترك والتكامل الاقتصادي لدول المنطقة وبالاخص للاشقاء العرب الذين نولي لهم الاهتمام الخاص كجزء من الانتماء لهذه الامة".

وقال الدباغ مستعرضا فوائد التعاون الاقليمي مع العراق، إن إستراتيجية الشراكة تكمن في شراكات مع القطاع الخاص.

وتابع : لا بد من الدفع باتجاه التعاون الاقليمي بين قطاعات دولنا والقطاع الخاص في بلداننا ليأخذ فرصته، ويثبت بان الاقتصاد والمصالح والشراكات التجارية ممكن ان تحقق تقاربا أكثر وتترجم النوايا الطيبة".

واشار الدباغ الى ان الثورات العربية في المنطقة ابعدت التغيير عبر القوة كالذي حصل في العراق، وقال ان التغيير في المنطقة العربية "اعاد ترتيب هيكلة القوى الحاكمة".

واشار الى وجود فرصة كبيرة لتعاون عربي مشترك يضع مصالح الشعوب قبل الانظمة وتحالفاتها او تجاذباتها".

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠